المناطق العشوائية في مدينة بغداد واقعها واثارها البيئية والاقتصادية والاجتماعية والامنية

أ.م.د.صلاح داود سلمان الزبيدي
جامعة بغداد/كلية التربية/ابن رشد

الملخص

لقد شهدت الدول النامية نمواً حضرياً هائلاً خصوصاً النصف الثاني من القرن العشرين، بسبب تحرر قسم كبير منها واستقلال مواردها وبالأخص الموارد النفطية وارتفاع مواردها المالية وانخفاض نسبة الوفيات وارتفاع نسبة الولادة وبسبب فرص العمل المتاحة في المدن الكبرى .

وقد توصلت الدراسة جذور المشكلة في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين ثم ازدادت في الخمسينات وبعد انهيار الإقطاع ارتفعت ثم برزت مرة أخرى في الثمانينات لتتفاقم بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وارتفاع قيمة بدلات الإيجار أدى بعدد غير قليل من الأسر ذات ادخل المحدود إلى التجاوز على الأراضي العائدة للدول بسبب ضعف الرقابة البلدية .

المقدمة:

لقد شهدت الدول النامية نموّ حضرياً هائلاً خصوصاً في النصف الثاني من القرن العشرين، بسبب تحرر قسم كبير منها واستغلال مواردها، وبالأخص الموارد النفطية وارتفاع عوائدها المالية وانخفاض نسبة الوفيات وارتفاع نسبة الولادات. وبسبب فرص العمل المتاحة في المدن الكبرى، فقد استقطبت المدن أعداداً متزايدة وبوتائر متصاعدة من سكان الأرياف بسبب المزايا التي توفرها المدن لهم، من خدمات، وفرص تعليم، وبنى ارتكازية، وخدمات ترفيهية، وشعور بالأمان، وفرص عمل مضمونة. فقد أدى ذلك إلى بروز العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والأمنية وغيرها. فمشكلة البحث الرئيسة هي عدم مواكبة معدلات بناء الوحدات السكنية لوتائر الزيادات السكانية في مدينة بغداد المتأتية من الهجرة والزيادة الطبيعية. مما أدى إلى ظهور العديد من المناطق العشوائية، أو مناطق الحافات الحضرية خارج إطار الحدود البلدية لأمانة بغداد، والتي تفتقر لأبسط مقومات الحياة الحضرية الضرورية مثل شبكات الكهرباء والماء الصالح للشرب، وشبكات الصرف الصحي للمياه الثقيلة الملوثة، كما أصبحت هذه المناطق بؤراً خصبة للجريمة، والأوبئة نتيجة لسكنهم في مساكن الصفيح والكرتون، ونتيجة لمعدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة التي جلبها سكان الأرياف المتوجهين باستمرار صوب المدن الكبرى مما شكل ضغطاً كبيراً على الإمكانيات والأموال المخصصة للتجمعات الحضرية مما جعل دوائرها البلدية وحكوماتها المحلية غير قادرة على تلبية احتياجات السكان.

وتكمن أهمية البحث في إبراز مدى جسامة مشكلة المتجاوزين والمناطق العشوائية وتسليط الضوء عليها أمام الجهات التخطيطية. ويهدف البحث إلى إيجاد

الحلول التخطيطية المناسبة لمشكلة المتجاوزين لهذه الشريحة المهمة في مدينة بغداد بدواعي إنسانية نبيلة وهذه المشكلة ليست في العراق فقط، فقد تمركزت تيارات الهجرة المتصاعدة ومعدلات الزيادة الطبيعية، بشكل كبير في المدن الكبرى مثل بغداد، الرياض، وبيروت، والقاهرة. وتعد مدينة بغداد أسرع الحواضر في الوطن العربي، فقد ارتفع عدد سكانها من نصف مليون نسمة في إحصاء ١٩٥٧ إلى حوالي ٥ ملايين نسمة في إحصاء ١٩٩٧ أي عشرة أضعاف خلال أربعين سنة، وتشكل الأحياء المتجاوزة على التصاميم الأساسية في كثير من المدن ولاسيما في الدول النامية ظاهرة واضحة تدخل ضمن منظومة السكن فيها. ويذكر أحد المؤلفين المختصين في هذا المجال أنه "يتكدس أكثر من مائتي مليون شخص في النطاقات الفقيرة التي تحيط بالمدن الكبرى في العالم الثالث، حيث يعاني هؤلاء من ظروف معيشية بالغة السوء، ضمن أزقة موحلة تقوم على جوابها أكواخ مبنية من مواد مجمعة من هنا وهناك، إلى طموح لا يتجاوز توفير الحد الأدنى من الغذاء لأطفال يتضورون جوعاً، والاحتماء من مطاردات رجال الأمن المتوقعة في كل حين، وكسب العيش يوماً بيوم، ورغم أن المظهر العام والأحوال التاريخية تتغاير بين المدن "الضائعة" في مكسيكو التي غزتها الفئران وفي القاهرة والبارغواي، التي يسكنها العمال ذوو الأسمال البالية في توندو في مانيلا، فان سوء التغذية والجريمة وعدم الانتماء الحضاري، ونقص الخدمات والمرافق الأساسية، تعبر جميعها عن سمة مشتركة هي الفقر المدقع في الوسط الحضري"(١).

إن بغداد العاصمة واجهت عبر مراحل زمنية متعددة مشكلة المتجاوزين التي امتدت من ثلاثينات القرن العشرين في العهد الملكي وفي الخمسينات والستينات في بداية العهد الجمهوري ولحد الآن، وهؤلاء أصبحوا الوجه الحضاري المشوه لصورة مدينة بغداد، وقد تصدت الحكومات السابقة، من خلال أمانة بغداد لمعالجة هذه المشكلة بصورة جذرية وشاملة، تمثلت في إزالة مناطق الصرائف في الشاكرية وكرادة مريم وخلف السدة الشرقية، ولكنها تفاقمت بعد عام ٢٠٠٣ بسبب ضعف سلطة القانون وسوء أداء الأجهزة البلدية ورقابتها، وهنا امتد التجاوز ليشمل ممتلكات مؤسسات الدولة المختلفة، وحتى قطع الأراضي السكنية التي وزعت من قبل على فئات من المواطنين، وعلى ما يفترض الباحث، إن هذه المشكلة قد تفاقمت بسبب اختلال موازنة الإقاليم والمحافظات، وضعف التخصيصات المالية، وحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والإداري، فظهرت مناطق للمتجاوزين في مناطق كثيرة من بغداد، وخصوصاً في المناطق المحيطة بمدينة الصدر أو على حافتها الحضرية، مثل حي طارق وأكد والمعامل، وأجزاء من الحسينية وغيرها من المناطق، ويهدف البحث أيضاً دراسة الجذور التاريخية لظهور مشكلة المتجاوزين وتحليل أبعاد هذه المشكلة من جوانب عديدة ومعرفة انعكاساتها المختلفة من خلال التطرق إلى المحاور الآتية:

أولاً- استعراض الوضع الحالي للمتجاوزين في مدينة بغداد:

من الضروري أن تكون النشاطات البشرية داخل المدينة منتظمة ومخصصة بما يتلاءم ويتناغم مع متطلبات التصاميم الأساسية وحاجات السكان، وبما يحول دون

حدوث فوضى وإرباك يؤدي إلى التجاوز على أراضي الآخرين أو استعمالات الأرض المختلفة. لذلك نلاحظ أن الاهتمام بمسألة السكن وتوفير المأوى في أغلب المدن العراقية، يعود إلى عام ١٩٥٧ حيث أوصى البرنامج الإسكاني الأول آنذاك إلى إزالة الأحياء القديمة المهترئة وإعادة بنائها. وكذلك تحديث مراكز مدينة بغداد القديمة، وبناء نماذج سكنية مصممة بطريقة عصرية، وتم وضع سياسة الدعم والإعانات الحكومية لتأمين المأوى، وبالأخص للعائلات التي لا تستطيع أن تحصل على سكن لها. ومن المشروعات هو (مدينة الثورة) مدينة الصدر حالياً، إذ إنه أول مشروع تم تطبيقه في المدن العراقية وفي المدن العربية أيضاً. ولابد لنا من تعريف المستوطنات البشرية لتحديد حالة التجاوز على أراضي الدولة، حيث حددت وثيقة صادرة عن مركز التجمعات البشرية التابع للأمم المتحدة (هابيتات) في عام ١٩٨٢ الأحياء الفقيرة المزدحمة على "أنه إسكان بعض المرافق في الأجزاء القديمة المبنية بصورة غير قانونية في مركز المدينة"[٢]. إن المستوطنات العشوائية هي أساساً مناطق سكانية ذات دخل منخفض غير منتظمة ووضعها القانوني مبهم فيما يتعلق بامتلاك الأراضي وهي في الوقت نفسه سيئة المرافق والخدمات. إن ظاهرة التجاوز على الأراضي المملوكة للدولة ترجع جذورها إلى سنوات قديمة حيث بلغ عدد المتجاوزين في عام ١٩٥١ حوالي (٦٠,٠٠٠) نسمة. وقد بلغت نسبة التجاوزات في مدينة بغداد حوالي (١٣%) من التجاوزات في القطر. بينما نجد في مدينة البصرة بلغ فيها نسبة المتجاوزين ٢٤% من التجاوزات في القطر، حيث بلغ عدد المتجاوزين في العراق (٣٠٧٩٠) نسمة حسب إحصاء ١٩٧٧[٣].

وفي دراسة حديثة أظهرت لنا مدى تفاقم حجم مشكلة المتجاوزين في مدينة بغداد وخصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وغياب سلطة القانون وضعف الأجهزة البلدية[٤]. إن الحافات الشمالية الشرقية من مدينة بغداد، والمتمثلة بـ (حي طارق، وحي أكد والبادية، ومقاطعة شاعورة وام جدر والحسينية) والتي يتبع قسم منها إدارياً إلى ناحية بغداد الجديدة، وقسم منها إلى ناحية بني سعد التابعة لمحافظة ديالى، والبالغ عدد سكانها حالياً (٣٥٠,٥٠٠) نسمة بعد أن كانوا (٣٥,٠٠٠) نسمة عام ١٩٨٧، ومن أهم أسباب الزيادة السكانية السريعة، هو تدفق العوائل إليها من المناطق القريبة منها، وذلك لانخفاض قيمة أسعار الأرض فيها مقارنة مع قيمة الأرض في المناطق المجاورة، وضعف الرقابة وغياب السلطات الإدارية والبلدية وعدم قدرتها على متابعة التجاوزات التي تحدث على الأرض العائدة للدولة، إضافة إلى انخفاض المستوى المعاشي نتيجة لانخفاض الدخل الفردي. الأمر الذي أدى بالسكان للعمل في المصانع والمعامل التي تنتشر هناك والسكن بالقرب منها، لقد قام هؤلاء المتجاوزون بالاستيلاء على منشآت حكومية حسب ما تؤكد الدراسة السابقة الذكر. توزعت ما بين معسكرات للجيش، ومصانع قطاع عام للطابوق والترمستون والأنابيب الفخارية الزراعية، ومراكز للأبحاث وأراضي تابعة لوزارة المالية والزراعة والعدل، ودوائر سجون وإصلاحيات، وقاموا بتهديمها، وسلب محتوياتها وأثاثها ثم السكن تجاوزاً حتى بلغت الوحدات السكنية أكثر من (١٠٠٠) وحدة سكنية. وبعد عام ١٩٨٠ ظهرت بعض المناطق السكنية العشوائية

وبصورة غير واضحة داخل مدينة بغداد، عندما قام أحد مالكي الأراضي الزراعية ببيع الأراضي على شكل قطع تراوحت مساحاتها ما بين ٢٠٠-١٥٠م تقريباً. وقام السكان ببناء تلك القطع بمادتي الطابوق والبلوك دون اعتبار للمعايير الإنشائية، وهي المنطقة التي تقع في نهاية منطقة الثعالبة (حي الشعب)، وبقي هذا الحي قائماً إلى الوقت الحالي رغم محاولات الأجهزة الحكومية لإزالته.

وبعد الأحداث التي مر بها العراق عام ٢٠٠٣، ازدادت هذه التجمعات العشوائية في مناطق كثيرة من بغداد وشيّد السكان مساكن لهم في قطع الأراضي الحالية داخل الأحياء السكنية القائمة، وفي مناطق ومقرات الدوائر العسكرية ومنشآت التصنيع العسكري والمنظمات الجماهيرية وداخل معسكرات الجيش، جعلت منها ظاهرة واضحة للعيان، ومن أمثلتها المنطقة المقابلة لحي الشعب، وفي نهاية الحرية الثالثة، والشعلة وأبو دشير في الدورة أو منطقة حوانيت الجيش في البلديات وغيرها من المناطق أو المناطق المتاخمة لمدينة الصدر مثل حي طارق، الحميدية، والغرير.

ولغرض إعطاء الدراسة قيمتها الحقيقي بالاعتماد على البيانات الخاصة بالمتجاوزين فان واقع حال المتجاوزين في مدينة بغداد هي حسب الجدول (١) الذي قسم المتجاوزين بين جانبي الكرخ والرصافة ومنه نستنتج أن وحدة الكاظمية شغلت نسبة ٧٩,٢١% من عدد المتجاوزين وهي تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لجهة الكرخ من مركز المدينة وتضم أراضي زراعية وقريبة من معامل الطابوق التي تشكل مركز جذب لكثير منهم تليها وحدة المنصور وتشكل ١٥,٥% من المتجاوزين، أما بالنسبة لجانب الرصافة فان وحدة ٧ نيسان ٩ نيسان حالياً تشكل ٣٣,٧٤٣% لنفس الأسباب فيما يتعلق بوحدة الكاظمية ويليها وحدة الكرخ.

جدول رقم (١) يبين أعداد المتجاوزين المرحلين المستند على الأراضي التي وزعت عليهم (٩)

الوحدة	عدد المتجاوزين	النسبة المئوية	الوحدة	عدد المتجاوزين	النسبة المئوية
الأعظمية	٩٠٣	٩,٩٨	الكاظمية	٧١٤٢	٧٨,٩٥
وحدة المركز	١٥٦	١,٧٢	الدورة	١٢٣	١,٣
٩ نيسان	٦٧٢٤	٧٤,٣٣	المنصور	١١٣٤	١٢,٥٧
مدينة الصدر	١٧٥	١,٩٣	الرشيد	٦٠١	٦,٦
وحدة فلسطين	٩٤	١,٠٣	الكرخ	١٦	٠,١
الكرادة	١٠١٢	١١,١٨			
مجموع وحدات الرصافة	٩٠٤٦	١٠٠%	مجموع وحدات الكرخ	٩٠١٦	١٠٠

أما الجدول (٢) فيبين عدد المتجاوزين بحسب وحدات أمانة بغداد وتحتل بموجبه وحدة الكاظمية المرتبة الأولى تليها وحدة ٧ نيسان ٩ نيسان حالياً، حيث تتميز هذه الوحدة بأنها تضم أراضي زراعية تمنح المتجاوزين الفرصة في التجاوز

لصعوبة الرقابة البلدية وقربها من معامل الطابوق. أما بالنسبة لأقل الوحدات تجاوزاً فهي وحدة الكرخ حيث أن نسبة الإعمار الحضري تكون مرتفعة جداً بالإضافة إلى الرقابة البلدية الشديدة بعدها جزءاً من مركز المدينة.

جدول رقم (٢) يبين أعداد المتجاوزين حسب وحدات أمانة بغداد[٦]

الوحدة	النسبة المئوية	الوحدة	النسبة المئوية
الأعظمية	٤	الكاظمية	٤٥/٣٩
وحدة المركز	٨٦/٠	الدورة	٦٨/٠
٩ نيسان	٢٢/٣٧	المنصور	٢٧/٦
مدينة الصدر	٨٦/٠	الرشيد	٣٢/٣
وحدة فلسطين	٥٢/٠	الكرخ	٠٨/٠
الكرادة	٦٠/٥		
مجموع متجاوزي وحدات أمانة بغداد ١٨٠٦٢			

في الجدولين السابقين بينا واقع المتجاوزين في ثمانينات القرن العشرين، لقد اتسمت مدينة بغداد عبر تاريخها الطويل بنموها البطيء. على الرغم من أنها نمت بوصفها مدينة صغيرة عند خصر الرافدين، ومازالت بقايا من الموروث المعماري واضحة في محلاتها القديمة. قدرت مساحة المدينة الصغيرة المسورة بحوالي ١٠كم٢ في عام ١٩٢٤[٧] أخذت بالتوسع مع الشريط الطولي لنهر دجلة لتأخذ شكلاً مستطيًلا بمساحة قدرت ١٠٠كم٢ في عام ١٩٥٦[٨]. ومنذ ذلك التاريخ بدأت المدينة بالتوسع المفرط إلى أن بلغت مساحتها حالياً بحدود ٨٥٠كم٢، واتخذت شكلاً شعاعياً مع امتداد الشوارع المشعة من مركز المدينة نحو الأطراف وبتأثير المخطط الشامل للمدينة أيضاً.

يذكر أن جذور مشكلة التجاوز ظهرت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي بصورة محدودة جداً، وتفاقمت المشكلة بانتشار الآلاف من العوائل الفلاحية في نهاية عام ١٩٥٤ في منطقة كانت مغمورة بالمستنقعات في الأطراف الشرقية من المدينة وخلف سدة ناظم باشا، في مقاطعة سميت بالعاصمة حينها ظهرت على أثرها مستوطنة كبيرة من مساكن الصرائف والخيم شغلت بالعوائل الفلاحية المهاجرة الفقيرة[٩].

استمر توافد العوائل على المدينة لأسباب اقتصادية واجتماعية من المحافظات الجنوبية والوسطى، لاسيما من ميسان وواسط، استوطنت تلك العوائل في المنطقة ذاتها وفي الأطراف الشمالية الغربية من المدينة، وعلى أثر تفاقم مشكلة السكن في بغداد واتساع نطاق الصرائف، قامت الحكومة بعد عام ١٩٥٨ بمشاريع الإسكان الحكومي، حيث شيدّت مساكن بمساحة ١٤٤م٢، كما قامت بتوزيع القطع السكنية ذات المساحة لإسكان تلك العوائل، فبرزت مدينة الثورة والشعلة كضواحي سكنية ثم الفضيلية والكمالية وغيرها، وبسرعة اتصلت هذه الضواحي بالنسيج العمراني

للمدينة نتيجة لعمليتي القفز والإملاء، مما أدى إلى توسع وانتشار التنمية الحضرية للمدينة.

ثانياً- أسباب ظهور حالات التجاوز على الأراضي ضمن التصميم الأساسي لمدينة بغداد:

ظهرت حالات التجاوز على ملكية الأراضي ولاسيما في الدول النامية نتيجة زيادة سعر الأراضي المخصصة للسكن يرافقها ارتفاع معدلات النمو السكاني، وكذلك هناك عامل رئيس مهم هو الهجرة من الريف إلى المدينة والبحث عن فرص العمل للأيدي القادمة من الريف، وهناك عنصر هو قلة المعروض من الأراضي المخصصة للسكن نتيجة التوسع العمراني، وكذلك ضعف السيطرة وتمثل هذه كلها في حقيقة الأمر عوامل تتداخل ببعضها وتشكل أسباباً مهمة للتجاوز على ملكية الأراضي العائدة للدولة واستثمارها سكناً خلافاً لما يقرره قانون التصميم الأساسي وعلى جهة التجاوزات في مدينة بغداد على وجه الخصوص فان أسباب هذه التجاوزات تتمثل في:

١- التزايد المفرط لسكان المدينة على حساب سكان القطر، قدرت نسبة سكان المدينة بـ ٣٥,٣% من مجموع سكان الخضر في القطر عام ١٩٥٧، ارتفعت النسبة إلى ٣٨,٢% في ١٩٧٧، وأصبحت النسبة ٣٣,٤% في عام ١٩٨٧، ثم انخفضت إلى ٢٤,٢% في عام ١٩٩٧.

جدول (٣) سكان مدينة بغداد ١٩٥٧-١٩٩٧[١٥]

السنة	سكان المدينة (مليون نسمة)	
	العدد	النسبة المئوية من سكان الحضر في القطر
١٩٥٧	٠,٨٥	٣٥,٣
١٩٧٧	٢,٩	٣٨,٢
١٩٨٧	٣,٨	٣٣,٤
١٩٩٧	٤,٢	٢٤,٢

يشير الجدول إلى التزايد المتصاعد في سكان مدينة بغداد لمدة ١٩٥٧-١٩٧٧ الذي لم يكن نتيجة لزيادة طبيعية للسكان فقط بل بسبب عامل الهجرة السكانية الكبيرة المتجهة إلى المدينة، وقد ذكر بأن ٧٠% من مجموع الزيادة في سكان بغداد للمدة ١٩٥٦-١٩٧١ كان بسبب الهجرة[٥]، كما أشارت بعض الدراسات إلى أن عدد سكان المناطق المتجاوزين في بغداد بلغ ١٨٥ ألف نسمة عام ١٩٥٨، ارتفع إلى ٢٥٠ ألف عام ١٩٦١[٥]، أما الزيادة غير كبيرة في عدد السكان بعد عام ١٩٨٧ فجاءت نتيجة للحصار الاقتصادي والحروب الذي أدى إلى انتشار الفقر والمرض

وتزايد نسبة الوفيات بدرجة عالية جداً. وفي نهاية سنة ٢٠٠٥ ذكرت المفوضية العليا للانتخابات تقديرات عن عدد السكان قدر فيها سكان محافظة بغداد بـ ٦,٤ مليون نسمة، بنسبة ٢٤,٢% من مجموع سكان القطر.

٢- تمركز الاستثمارات في مدينة بغداد الذي جعل هذه المدينة مركز استقطاب لسكان المدن الأخرى التي كانت تعاني من ضعف الاستثمارات وهي المدن الطاردة لسكانها بسبب قلة المشاريع التنموية مما أدى إلى جعل العاصمة بغداد مركز جذب لسكان المناطق بحثاً عن العمل.

٣- انخفاض المستوى المعاشي نتيجة لانخفاض الدخل الفردي الأمر الذي يدفع السكان للعمل في المشاريع التي كانت تنتشر في المدينة بينما كان يعاني الريف من تخلف اقتصادي واجتماعي مما دفع المهاجرين إلى الهجرة إلى بغداد والسكن في بيوت لا تتوفر فيها مستلزمات الراحة وانعدام الشروط الصحية.

٤- زيادة أسعار الأراضي الحضرية وارتفاع نسبة الإيجار المفروضة على المساكن مما يدفع الأفراد إلى البحث عن وسيلة للتخلص من العبء المادي.

٥- ضعف الرقابة في جانب الأجهزة البلدية وعدم قدرتها على رصد التجاوزات التي تحدث على الأراضي العائدة للدولة، نتيجة للتوسع العمراني للمدينة وضعف الملاك.

٦- الطمع في أراضي الدولة المستأجرة بغية الحصول على الأراضي وهذا ناجم عن روح حب التملك لدى الأفراد لتحقيق مطامع شخصية.

٧- التلكؤ في تنفيذ الاستعمالات التي يشير إليها التصميم الأساسي فعلى سبيل المثال هناك الكثير من الأراضي المخصصة كمناطق مفتوحة أو مناطق زراعية وبساتين لم تنفذ حسب هذا الاستعمال وهذا ناتج عن عدم تنفيذها من قبل دوائر الدولة والمواطنين بصورة خاصة.

ثالثاً- الجانب الاقتصادي للمتجاوزين:

يتنوع الأساس الاقتصادي لمناطق المتجاوزين بحسب مناطقهم فمنهم من كان يشتغل في الزراعة وتركها لأسباب مختلفة وأخذ يعمل في مناطق مختلفة من مدينة بغداد (العاصمة) نتيجة لوجود ازدحام سكاني فيها، وانخفاض دخل المتجاوزين وانخفاض مستوى معيشتهم اضطروا إلى السكن في المناطق المحيطة تجاوزاً وكانت فرص عملهم مرتبطة بمركز المدينة وبالأخص معامل الطابوق التي كانت موجودة في بغداد حيث يعمل بعضهم في دوائر الدولة، وبعض المتجاوزين يمتهنون أعمالا حرة وخدمية في المحلات التجارية والصناعية مما أدى إلى ازدياد عددهم مع مرور الزمن. ويرينا الجدولين (٤و٥) المهن الأساسية للمتجاوزين والنسب المئوية لتوزيع المهن للمتجاوزين.

جدول رقم (٤) المهن الأساسية للمتجاوزين[١٢]

الوحدة	عدد المتجاوزين	عمال	فلاحين	موظفين	مهن أخرى

الأعظمية	٩٠٣	٣٦١	٢٩٨	٤٥	١٩٩
وحدة المركز	١٥٦	٦٢	٥٢	٧	٣٥
٩ نيسان	٦٧٢٤	٢٦٩١	٢٢١٨	٣٣٥	١٤٨٠
مدينة الصدر	١٥٧	٦٢	٥٢	٩	٣٤
فلسطين	٩٤	٣٧	٣١	٥	٢١
الكرادة	١٠١٢	٤٠٤	٣٣٧	٥٠	٢٢١
الكاظمية	٥٧٤٧	٢٨٥٧	٢٣٥٧	٣٥٨	١٧٥
الدورة	١٢٣	٤٩	٤١	٦	٢٧
المنصور	١١٣٤	٤٥٣	٣٧٥	٥٦	٢٥٠
الرشيد	٧٠١	٢٤٠	٢٩٨	٣٠	١٣٣
الكرخ	١٦	٦	٥	١	٤
المجموع		١٦٧٦٥			

جدول رقم (٥) يوضح النسب المئوية لتوزيع المهن للمتجاوزين[١٤]

المهنة	النسبة المئوية
العمال	%٤٠
الفلاحين	%١٠
الموظفين	%٥
المهن الأخرى	%٤٥

رابعاً- الخصائص الرئيسة لمناطق المتجاوزين:

إن أبرز السمات الأساسية لحالات المتجاوزين على الأراضي العائدة للدولة بشكل عام هي:

١- إن الدور السكنية المتجاوزة على التصميم الأساسي هي ذات نمط تقليدي لا ينتمي إلى النسيج الحضري للمدينة.

٢- الأبنية المتجاوزة لا تكون امتداداً للهياكل والتصاميم التي اتصفت بها معظم مناطق بغداد، وإنما ظهرت مناطق متهرئة تفتقد الى الخدمات العامة والشوارع ذات النسق الهندسي المخطط وفقاً للمعايير التخطيطية.

٣- إن كل أبنية المتجاوزين قد شيدت بدون إجازة بناء ولا يوجد تصميم تفصيلي لهذه المناطق فهي تشكل إساءة مستمرة لهيكل النسيج الحضري ومخالفة لا يمكن القبول بها.

٤- انعدام التنظيم الفضائي الناتج عن التكوين الفيزياوي العام للحي السكني بسبب نشأة هذه المناطق بغياب ضوابط التنظيم وكذلك تحديد الارتفاع.

٥- انعدام الهيئة الجمالية البصرية لأبنية المتجاوزين مقارنة بالمجاورات وخصوصاً عندما يتم الانتقال من المناطق المخصصة لمدينة بغداد إلى هذه المناطق العشوائية.
٦- عدم الانسجام بين أبنية المتجاوزين نتيجة للمواد المستعملة وتباين المساحات وغياب الضوابط المحددة لتنسيق واجهات الأبنية.
٧- وجود الاستعمالات المتنافرة للأرض في مناطق المتجاوزون فالاستعمال السكني بجانب التجاري والصناعي ضمن النسيج العمراني لهذه المناطق.
لقد كانت مادة اللبن والقصب المادة الإنشائية الأولى التي استعملها المتجاوزين في بناء دورهم السكنية المتجاوز بها، إلا أنه بعد التطور العمراني الذي حدث في مدينة بغداد أخذ المتجاوزون يستعملون البلوك والإسمنت في بناء دورهم، وعلى الرغم من الفترة الزمنية القصيرة التي استغرقتها لإنجاز البحث، إلا أنني قد لاحظت مناطق عشوائية نشأت بعد دخول القوات الأجنبية إلى مدينة بغداد عام ٢٠٠٣. وحسب المعلومات التي حصلت عليها فان قسماً منها قد جرى توزيعها بصورة غير مشروعة من قبل الأشخاص الذين لا يحملون صفة قانونية علماً بأن قسما منها كانت أساساً مفروزة وموزعة على فئات معينة من المستفيدين، أولها جزء من حي البساتين على الطريق العام الجديد المؤدي إلى محافظة ديالى قبالة حي الشعب، وأنشأت فيها وحدات عشوائية من البلوك بشكل يشوه منظر المدينة، ومنطقة أخرى محصورة بين حي أور والشقق السكنية في الطالبية وتعود ملكيتها إلى وزارة النفط استحوذ عليها السكان في شهر نيسان ٢٠٠٣ بعد دخول القوات الأمريكية، أقام فيها السكان وحدات سكنية معظمها يتكون من طابق واحد، وبسبب الوضع الأمني وصعوبة التنقل والحواجز الأمنية مما ادى الى الانتقال إلى مناطق أخرى في الكرخ هذا بالإضافة إلى عشرات المواقع الحكومية التي تجاوز السكان عليها وقامت الدولة بإخلاء قسم منها.

خامساً- الانعكاسات الأمنية لأحياء المتجاوزين:

أصبحت بعض المناطق العشوائية مكاناً للخارجين على القانون والمتاجرين بالمخدرات، ونقطة جذب الكثيرين من أصحاب حالات الفساد الاجتماعي ومصادر ازعاج للأحياء المجاورة للعشوائيات، وبدأت العشوائيات تشكل مشكلة أمنية تحول دون التحكم فيها أو ضبطها من قبل الأجهزة الأمنية، وقد تتحول المناطق إلى جيوب للعنف والتطرف والإرهاب[٤].

وتتصف معظم المناطق العشوائية بعدم وجود منافذ لبعض المواقع مما يؤدي إلى صعوبة الوصول إليها في الحالات الضرورية كالإسعاف أو الإنقاذ في حالات الحريق أو مطاردة المجرمين، مما يجعل المناطق العشوائية بؤرة خطرة لتفريخ الإجرام والمجرمين لبعدها عن الأجهزة الأمنية ولصعوبة الوصول إليها، كما يلاحظ أن الخدمات الأمنية لا تتوفر في معظم المناطق العشوائية بالصورة التي تتفق مع خطورة تلك الأماكن وفي الاعتراف بها من قبل الإدارات المحلية وإدارات البلديات، وقد يرتكب بعض سكان العشوائيات جرائم داخل المدينة كالسرقة وترويج المخدرات وغيرها ثم يعودون إلى مخابئهم في المناطق العشوائية.

وقد كشفت دراسة: (فعالية الإجراءات الأمنية الوقائية من الجريمة في المناطق العشوائية)[٦] عن أن الأجهزة الأمنية لا تغطي المناطق العشوائية بالعدد الكافي من الدوريات الأمنية، ومن الواضح إن مستوى التواجد الأمني في المناطق العشوائية ضعيف في معظم أوقات اليوم، ويلاحظ ضعف إجراءات الوقاية من الإجرام والجرائم الأخلاقية في العشوائيات. وتجدر الإشارة إلى أن تدني المستوى الأمني بالمناطق العشوائية يعود إلى عدم وجود خطة أمنية فعالة لمكافحة الجريمة في تلك المناطق، ويجب أن تتضمن الخطط الأمنية إجراءات وقائية فعالة تسبقها حملات إعلامية وأخرى للتوعية من خلال وسائل الاتصال المتعددة مع توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ الخطط الأمنية لمكافحة الجريمة في المناطق العشوائية.

سادساً- الآثار البيئية لمناطق المتجاوزين:

لا تقتصر مشروعات إسكان المتجاوزين في مدينة بغداد على توفير المأوى والسكن المناسب للمواطنين ولكنها تشمل أيضاً مشروعات تهدف إلى المحافظة على البيئة العمرانية ومكافحة التلوث، ومن المعلوم أن المتجاوزين يعيشون في بيئة سيئة والتي ترافق حالتهم الاجتماعية فمتى استطاعت الدولة حل مشكلتهم استطاعت في الوقت ذاته الحفاظ على البيئة وتخليص مدينة بغداد من الملوثات البيئية ذات العلاقة بحالة المتجاوزين، وتجدر الإشارة إلى إن قسماً من المتجاوزين ضمن محاور بغداد كانوا يشتغلون بالقرب من معامل الطابوق حيث كان ذلك يشكل مصدر دخلهم الوحيد ومصدر العيش لهم، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إن هذه المعامل كانت[٧] تبعث بدخان بفعل النشاط الإنتاجي للأفران وما تستخدمه من وقود، حيث أصبح من الصعب التغاضي عن مصادر التلوث التي كانت تنتج عن معامل الطابوق وتهدد حياة العمال والسكان القاطنين الذين كانوا في القوت نفسه هم المتجاوزين الذين يشتغلون في هذه المعامل، لو تعمقنا في واقع التلوث الذي ينجم عن صناعة الطابوق لأدركنا طبيعة المشاكل الصحية ومخاطر السلامة المهنية وما يتدرج بينهما من متاعب نفسية وعصبية، اتضح لنا كيف إن صناعة الطابوق تعد من الصناعات الملوثة التي لا يجوز أن تتوطن بالمدن الآهلة بالسكان لخطورة الآثار المدمرة التي تنبعث منها.

إن التلوث الناجم عن صناعة الطابوق ينظر إليه من زاوية النشاط الصناعي العام للتخلص من آثار الملوثات وتحاشي ضررها ومن ثم تحجيم فاعليتها المؤثرة دون تنشيطها من المحيط الذي تترك فيه.

إن ترحيل معامل الطابوق من منطقتي المعامل والشماعية شرق بغداد إلى منطقة النهروان والكاظمية في عام ١٩٨٩ قد خفض على سماء بغداد كثيراً من المصادر الملوثة للهواء التي كانت تنبعث وكذلك فإنها كانت مركز استقطاب المتجاوزين أي إن التجاوز فرض من خلال معامل الطابوق ولقد كانت أمانة بغداد جريئة في تنفيذه بالرغم من صعوبة ذلك إذ إن نقل هذه الصناعة العريقة من بغداد إلى المناطق المجاورة في بغداد وتهيئة المناطق الصناعية في النهروان كان له آثار يمكن إجمالها بما يأتي:

١- تهيئة مناطق بديلة لصناعة الطابوق من خلال إقامة مجمع لها في النهروان وتهيئة الخدمات اللازمة لذلك لغرض استمرار هذه الصناعة المهمة.
٢- إعادة الأراضي التي كانت تشغلها معامل الطابوق إلى استعمالها الحقيقي في التصميم الأساسي وإجراء دراسات على وفق رؤية تخطيطية تخدم المدينة.
٣- المحافظة على صحة الساكنين الذين يقطنون بالقرب من معامل الطابوق.
٤- إن هذه المعامل كانت تعد مصدراً أساسياً لهؤلاء المتجاوزين وأن نقلها خارج بغداد يعني توقف عملهم في هذه المعامل وانقطاع دخلهم بسبب ذلك وعليه فان الدولة كانت حريصة على تهيئة أراضي لهؤلاء المتجاوزين على وفق قرار سليم.

إن اتساع أحياء التجاوز في المدينة أدى إلى سعة مساحة الاستعمال السكني على حساب مساحة الفضاءات المفتوحة ومرافق الخدمات العامة، فمثلاً كان نصيب الفرد من المساحة الخضراء والمفتوحة حوالي ٤,٦م٢ في بداية السبعينات، واقترح لرفعه إلى ١٣,٢م٢ في التسعينات وفقاً للتصميم الأساس[١٤]. نشاهد الآن تحول المدينة إلى مدينة فوضى وخراب وانتشار الخلايا السكنية العشوائية على معظم الفضاءات المكشوفة داخل المدينة وفي أطرافها لتقضي حتى على الأحزمة الخضراء المقترحة في التصميم الأساس، وعليه يحتمل أن يكون نصيب الفرد حالياً أقل من ٢م٢، ولهذا الوضع مخاطر بيئية وصحية قاسية.

كما إن ازدحام المدينة بالسكان زاد من تراكم النفايات والأنقاض مما يفاقم من حدة تدهور الحالة الصحية والجمالية في المدينة ونتجت عن هذه الحالة أيضاً اتساع مناطق التهرئ في هذه المناطق وغيرها إلى جانب انتشار مظاهر الترييف الذي يخلق تشويهاً معمارياً ويشوه جمالية البيئة الحضرية.

سابعاً- الآثار الاجتماعية والاقتصادية في مناطق المتجاوزين:

تتمثل اجتماعياً باستمرار العلاقة القوية لصلة النسب والقرابة في العلاقات الاجتماعية، لهذا البعد الاجتماعي الأفقي أثر على التنظيم الاجتماعي في المدينة التي تحتاج نوعاً من التكييف والتهذيب لبعض القيم والسلوك وتبرز أيضاً في سيادة العادات الريفية الموروثة كامتداد للمناطق الأصلية للسكان (الصدر، الكمالية، الفضيلية، الشعلة وغيرها) وهذا يزيد من سعة التباين في النمط السكاني والحياتي بين هذه القطاعات السكنية الحضرية الأخرى.

وزادت هذه المشكلة من نقص كفاءة في البنى الاجتماعية والارتكازية واتساع مناطق التهرئ وما تحمله من مخاطر اجتماعية وأخلاقية دفعت إلى تمزيق النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمدينة.

أما اقتصادياً: فان الأرض الحضرية تمثل جزءاً أساسياً من رأس المال الثابت. ولتفعيل استثمارها يتعين استغلالها وفقاً لاقتصاديات الأرض والمصلحة العامة، عليه تمثل مشكلة التجاوز هدراً في الموارد الاقتصادية للمدينة، كما إن هذا الاستغلال يكون على حساب الاستعمالات الأخرى مما يخلق عدم توازن في الاستعمالات وما ينجم عنها من مشاكل، إضافة إلى ما تقدم ذكره تفتقر مناطق السكن العشوائي للخدمات الضرورية كالخدمات الصحية الصرف الصحي، والإصحاح البيئي والخدمات الأمنية وغيرها من الخدمات الأساسية والبنية التحتية، كما أنها

تتميز بوجود أزقة ضيقة يصعب تحرك المركبات بداخلها، وبما أنها مناطق متجاوزة على استعمالات الأرض وبدون التقيد بنظم ولوائح التخطيط العمراني، وقد أصبح شائعاً مشاهدة أكداس النفايات والروائح الكريمة المنبعثة منها، ومجاري المياه القذرة المكشوفة، وأسراب من مختلف أنواع الحشرات التي تحمل أمراضا انتقالية خطيرة، إضافة إلى اشتراك حيوانات النقل والركوب نتيجة لاشتغالهم بأعمال بيع المنتجات النفطية، ونقل البضائع وأيضاً تربية قطعان الماشية داخل وحداتهم السكنية، إضافة إلى انتشار عشرات المعامل العشوائية لمعالجة وإعادة استعمال منتجات البلاستك المستعملة، وعلب المشروبات الغازية من القصدير، والبطاريات المستهلكة التي تخلف الرصاص مما يسبب انبعاث غازات وأبخرة تحمل مخاطر صحية على صحة الساكنين بصورة خاصة وبيئة مدينة بغداد بشكل عام، وهذا ما يمكن ملاحظته بشكل خاص في منطقة الأورفلي، الشماعية والمعامل على أطراف ومداخل مدينة الصدر، ومناطق أطراف الشعب قرب السدة وواجهة حي البساتين على الطريق العام المؤدي إلى كركوك، وحتى في داخل منطقة الرصافة نشأت أحياء عشوائية بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة لتدفق المهاجرين من الأرياف، وقلة فرص العمل في مناطقهم الأصلية، وارتفاع الإيجارات والعجز في الوحدات السكنية وهذه مشكلة تعاني منها أغلب المدن العربية وتتفاقم سنة بعد أخرى ما لم تعالج بصورة سريعة وترينا الصور الملحقة بالبحث بعض المظاهر البيئية السيئة التي تميز الأحياء العشوائية في مدينة بغداد.

أولاً- الاستنتاجات:

١- ترجع جذور المشكلة إلى بداية الثلاثينات من القرن العشرين، ثم ازدادت في الخمسينات وبعد انهيار الإقطاع ارتفعت ثم برزت مرة أخرى في الثمانينات لتتفاقم بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

٢- ارتفاع قيمة بدلات الإيجار أدى بعدد غير قليل من الأسر ذات الدخل المحدود إلى التجاوز على الأراضي العائدة للدولة بسبب ضعف الرقابة البلدية.

٣- لمشكلة التجاوز أبعاد عديدة منها سكانية بسبب تزايد السكان المفرط نتيجة للهجرة الداخلية، وبسبب قلة فرص العمل والخدمات وهذا عامل اقتصادي مقارنة بمناطقهم.

٤- العجز السكني المستمر وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية، وتفشي الفساد الإداري.

٥- وهناك عامل اجتماعي مهم ينبغي الإشارة إليه تم الوصول إليه من خلال تحليل أسباب ظاهرة التجاوز هو ممارسة عدد كبير منهم للأعمال الحرة بسبب ضعف تحصيلهم الدراسي، إضافة إلى أن نسبة كبيرة منهم أصولهم وولادتهم في مدن أخرى ولهم علاقات عشائرية، نقلوا عاداتهم إلى المناطق التي تجاوزوا عليها.

ثانياً- التوصيات:

١- إتباع المنهج الشمولي والتنموي حيث أن سياسة الدولة تجاه المستوطنات العشوائية والأحياء المتدهورة لا تقتصر على تحسين الظروف المعيشية داخل هذه

المستوطنات أو توفير الخدمات والمرافق العامة فيها فقط، وإنما يجب تبني برامج تنموية عاجلة للتخفيف من المشاكل الحادة والتأكيد على استراتيجية التنمية الإقليمية المتوازنة.
٢- إزالة جميع التجاوزات داخل المدينة وفي أطرافها، مع تخصيص قطع أراضي مناسبة خارج حدود المدينة وبالأخص في أقاليم المحافظات وتوزيعها على العوائل التي لا تمتلك عقاراً.
٣- تحديث المصرف العقاري وتنمية موارده وإصدار القوانين اللازمة التي تجعله يخدم كل فئات الشعب العراقي.
٤- السماح لشركات البناء من القطاع الخاص والعام وحتى الشركات العربية والأجنبية في دخول السوق العراقية والافادة من خبرتها في حل مشكلة الإسكان.
٥- تطبيق قوانين وإجراءات صارمة للحفاظ على بيئة مدينة بغداد وإزالة كل النشاطات التي تلوث وتشوه صورة بغداد الجميلة.

صورة (١)
الهيكل الإنشائي للمتجاوزين/البلوك والطابوق

صورة (٢)
فوضى في تصاميم الوحدات السكنية وانعدام النظافة

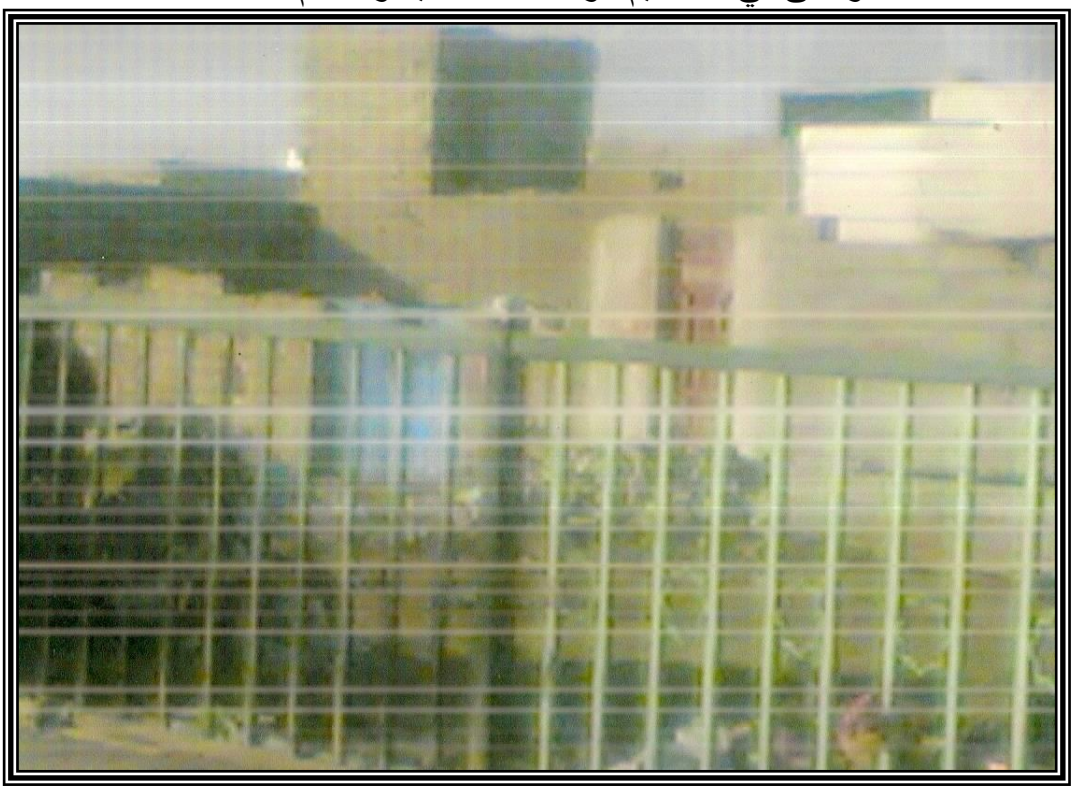

صورة (٣)
عدم وضوح الصورة الجمالية للوحدات السكنية

صورة (٤)
الأساس الاقتصادي لمناطق المتجاوزين تفتقد إلى الخدمات العامة

صورة (٥)
تناقض في واجهات الوحدات السكنية وفي مواد البناء

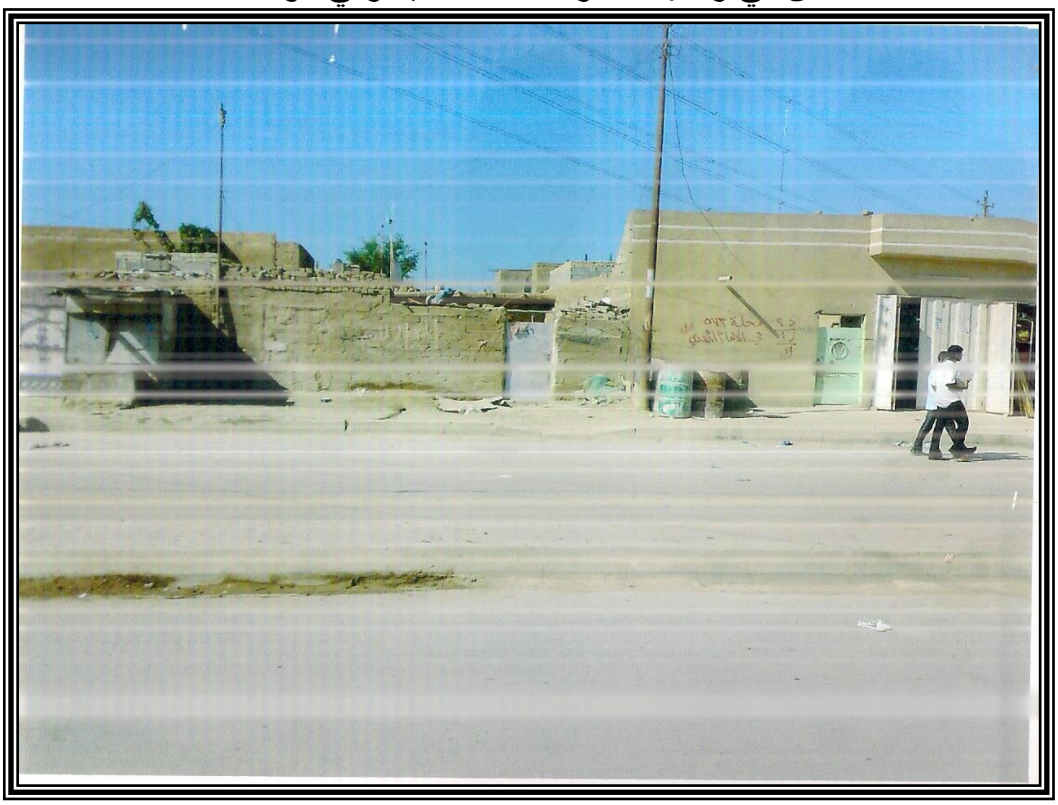

صورة (٦)
تداخل وفوضى في استعمالات الأرض وتجاوز على شبكات البنى التحتية

المصدر:التقطت من قبل الباحث لمنطقتي حي الصدرين لمدينة الصدر المتجاوزين.

ABSTRACT

The developing countries witnessed a huge urban growth, especially in the second half of the twentieth century due to the liberation of a great part of them, the independence of their resources, especially the oil resources, the increase of their financial revenues, the decrease in mortality, the increase in births and the available work opportunities in big cities.

The study addressed the problem roots at the early thirties of the twentieth century which increased at the fifties and after the collapse of feudalism, it rose then emerged again in the eighties only to worsen post the American occupation of Iraq 2003, in addition to the rise in the value of leases which led a lot of families with limited income into trespassing the lands belong to the State because of the weakness of the municipality control.

المصادر

[١] برنارد جراتوتييه، العشوائيات السكنية (المشكلات والحلول)، تقديم وتعريب الدكتور محمد علي بهجت، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجديدة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠، ص١٩.
[٢] مجلة المدينة العربية، العدد ٢٨، السنة السادسة، نوفمبر ١٩٨٧، عدد خاص عن السنة الدولية لإيواء من لا مأوى لهم.
[٣] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاء السكان لجميع المحافظات لعام ١٩٧٧.
[٤] سلام فاضل علي، الآثار البيئية للأنشطة البشرية في الحافات الشمالية الشرقية لمدينة بغداد، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، مقدمة إلى قسم الجغرافية/كلية التربية (ابن رشد)، ٢٠٠٨، ص ص٦٨-٦٩.
[٥] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاء السكان لجميع المحافظات لعام ١٩٧٧.
[٦] خليل حسن الزركاني، تجربة أمانة بغداد في معالجة مشكلة المتجاوزين على الأراضي العائدة للدولة، مطبعة الأديب البغدادية، ١٩٨٩، ص٥.
[٧] المصدر نفسه، ص٥.
[٨] خالص الأشعب، مدينة بغداد نموها بيئتها تخطيطها، الموسوعة الصغيرة العدد (١٠٨)، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٢، ص٦٤.
[٩] بكر مصطفى سالم، الصرائف في بغداد، مطبعة الشطري، بغداد، ٢٠٠٥، ص١-٥.
[١٠] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاء السكان لجميع المحافظات لعام ١٩٥٧، ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٧.
[١١] صالح فليح حسن، تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٦، ص٧٢-٧٣.
[١٢] خليل حسن الزركاني، الحلول التخطيطية لمشكلة المتجاوزين على الأراضي العائدة للدولة، مجلة المدينة العربية، العدد (٤)، يناير ١٩٩٠.
[١٣] أمانة بغداد، معاونية الوحدات.
[١٤] المصدر نفسه.
[١٥] خليل إبراهيم الأعسم، التجاوزات على الأراضي العائدة للدولة في التشريع العراقي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مركز التخطيط الحضري الإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٦.
[١٦] عايدة البطران، الإسكان العشوائي في مصر والبدائل المقترحة لحل مشكلة أمن العشوائيات، ورقة بحث قدمت في المؤتمر (٢٥) الديمغرافي، القاهرة، ١٩٩٥.
[١٧] طاهر جاسم التميمي، التلوث بصناعة الطابوق في مدينة بغداد، العدد (٢٤) السنة السادسة، مارس ١٩٨٧.
[١٨] أمانة العاصمة، كراس اللجنة العليا للتصميم الأساس لمدينة بغداد، العدد٣، أمانة العاصمة، ١٩٧٠، ص١٠.